

[الأصل: إنكليزي]

## بيان الوفاء بالمتطلبات

إن صاحب الوقار القاضي ريموند كلاوديوس سوك، حائز وسام استحقاق جمهورية غامبيا، قاضي المحكمة العليا فيها، تلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في غامبيا وواصل تعليمه في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث حصل على بكالوريوس الآداب بدرجة الشرف من معهد لويس وكلارك في بورتلند بأوريغن، وعلى ماجستير الآداب من جامعة ولاية بنسلفانيا؛ وفي لندن حيث تابع الدراسة في معهد القانون التابع لدور إعداد المحامين (الذي غدا جامعة سيتي في لندن) وفيواحدة من هذه الدور، هي جمعية ميدل تمبل، وقيل في نقابة المحامين قبولاً مشفوعاً بالتقدير؛ وفي أستراليا حيث حصل من معهد إعداد التشريعات الأسترالي على شهادة في إعداد التشريعات مشفوعة بالثناء.

وفي الوقت الحاضر يعمل القاضي سوك قاضياً في المحكمة العليا في غامبيا، التي تُعتبر أرفع محكمة في البلد، والمختصة بالاستئناف النهائي في الأمور المدنية والأمر الجنائية؛ وهو المدير العام لمعهد القانون في غامبيا، الذي أنشئ في تشرين الأول/أكتوبر 2011؛ ونائب رئيس لجنة إصلاح القوانين.

لقد أمضى القاضي سوك معظم حياته المهنية في مكتب النائب العام ووزارة العدل، حيث ترقى في المناصب على مر السنين من منصب المحامي العام في عام 1980 إلى منصب النائب العام ووزير العدل في عام 2005. وقد شارك خلال هذه الفترة مشاركة نشطة لا في إعداد التشريعات فحسب بل أيضاً في الإشراف على القضايا المدنية والجنائية والمقاضاة فيها بالنيابة عن الدولة.

وفي عام 1989 أُعير القاضي سوك، إذ كان يشغل منصب النائب العام المساعد والأمين القانوني، للعمل لإنشاء المركز الإفريقي لدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، حيث عمل رئيساً تنفيذياً أول له، مسؤولاً عن إنشاء وإعمال برامج الرئيسية، بما في ذلك العمل بالتعاون مع اللجنة الدولية للحقوق التي غدت منتدى المنظمات غير الحكومية العالمي الشهير الذي ينعقد مرة كل سنتين ويُعنى بمشاركة المنظمات غير الحكومية في عمل اللجنة الأفريقية بشأن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب. وفي الفترة الممتدة من عام 1989 إلى عام 1995 أُلّف القاضي سوك العديد من المقالات في مسائل حقوق الإنسان في أفريقيا ونظّم الكثير من الاجتماعات وحلقات العمل المعنية بحقوق الإنسان وشارك فيها.

وفي الفترة الممتدة من عام 1995 إلى عام 2000 انخرط القاضي سوك شريكاً رئيسياً في الممارسة القانونية بصفتها الخاصة، حيث تناول قضايا مدنية وقضايا جنائية، منها قضايا قتل وقضايا خيانة. لكن ممارسته المهنة القانونية بالصفة الخاصة لم تدم طويلاً لأنه دُعي من جديد في عام 2000 إلى مساعدة مكتب النائب العام بصفة نائب عام مساعد وأمين قانوني. وقد عمل لفترة قصيرة في عام 2005 بصفة نائب عام ووزير للعدل.

ومن عام 2005 إلى عام 2011 عمل القاضي سوك بصفة خبير استشاري لوزارة العدل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجهاز القضائي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وظلّ يعمل مع وزارة العدل بصفة خبير استشاري في إعداد التقارير الوطنية الدورية التي تُرفع إلى الهيئات المعنية بمعاهدات الأمم المتحدة؛ وقد قدّمت غامبيا مؤخراً بمساعدة منه المجموعة التي تضم وثقتها الرئيسية وتقريرها الأولي بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وأعدّ في أيار/مايو من هذه السنة ورقة تباحث (من أجل مكتب النائب العام) وشارك على نحو نشط في ندوة دامت يومين بشأن إنشاء مؤسسة وطنية لحقوق الإنسان في غامبيا، برعاية من وحدة حقوق الإنسان التابعة لأمانة الكومنولث، يؤمها جميع أصحاب المصلحة، بمن فيهم منظمات المجتمع الأهلي.

ويُرفَق بهذه المذكرة بيان مؤهلات وخبرة القاضي ريموند كلاوديوس سوك لإتاحة الاستزادة من التفاصيل ولتسهيل الرجوع إلى المعلومات ذات الصلة.